

كيف نبني دولة مدنية ديمقراطية حديثة في مصر؟

لم يعد من الممكن تصور عدم الوفاء بالاستحقاق المدني الديمقراطي الذي تأخر لأكثر من سبعة عقود



"أن تأتي متأخراً خير من ألا تأتي أبداً". ينطبق هذا المثل تماماً على استحقاق أن تتحول مصر إلى "دولة مدنية ديمقراطية حديثة" بما يتماشى مع مشروعات التحديث وتغيير البنية الأساسية للدولة، كي تكون مواكبة للتغيرات المتلاحقة والمتسارعة في العالم بتأثير الثورة الرقمية والدور المتزايد الذي تلعبه الحواريات في الحياة اليومية لحياة مليارات البشر حول العالم. لم يعد من الممكن تصور عدم الوفاء بالاستحقاق المدني الديمقراطي الذي تأخر لأكثر من سبعة عقود، والذي كان مطلباً رئيسياً للجماهير التي انتفضت في عام 2011. وأصبح هذا الاستحقاق أكثر إلحاحاً في ضوء ما تتناهى مع أبسط مبادئ الديمقراطية والتي استدعت تدخل رئيس الدولة وإصدار توجيهات ببحث ما ورد من تقارير وشكاوى واستغاثة من مرشحين مستقلين والتحقيق فيها، وقد ترتب على ذلك إعادة الانتخاب بالكامل في الكثير من الدوائر الفردية.

لا ينطلق هذا الموقف من العدا للدين، وإنما من الحرص على ضرورة وضع حدود فاصلة بين المجالين السياسي والديني، تأكيداً لمبدأ المواطنة، وهو ما أقره دستور 2014، والتعديل الذي أجرى على نص المادة 200 في عام 2019، بتكليف القوات المسلحة بصون الدستور والديمقراطية، والحفاظ على المقومات الأساسية للدولة ومدنيها، ومكشبات الشعب وحقوق وحرمان الأفراد، إلى جانب مهامها الأخرى المنصوص عليها في الدستور، وهو تعديل ضروري لتصحيح وضع القوات المسلحة ودورها، كضامن أساسي للمجتمع والدولة وحامى للمبادئ الأساسية للدولة المصرية الحديثة. ثمة معلومات تفيد بأن مؤسسات الدولة، وفي مقدمتها القوات المسلحة المصرية انخرطت أثناء ثورة 2011، في مراقبة وتحليل الديناميكيات الاجتماعية والسياسية والدولية الأوسع، وانطلاقاً من تقدير بان ثورة 25 يناير لم تكن حدثاً سياسياً، وإنما كانت تعبيراً عن تحول مجتمعي شامل يعيد صياغة العلاقات الشخصية والعائلية والصراعات اليومية، حتى خارج نطاق الخطاب السياسي المباشر، بتغيير الدكتور أحمد حمدي درويش في تعليقه على ملاحظة أديبها على ما كتبه بخصوص توجيهات الرئيس للتحول للدولة المدنية الديمقراطية الحديثة، على حسابه الشخصي على الفيسبوك، وأشار في تعليقه إلى أن المعركة على مفهوم "الدولة المدنية" لم يقصر على نوات المثقفين، بل كانت جزءاً من صراع وجودي أوسع، يسلط هذا التعليق بالذات الأهمية الضوء على كيفية تعامل الدولة المصرية، بتبنيها العميقة وتبنيها البيروقراطية والأمنية التاريخية، مع صعود قوة سياسية قديمة، مثل جماعة الإخوان المسلمين في تلك المرحلة، وراثة أن في هذا الصعود "اختطاف الدولة" واستباحة "لامتيازاتها المتوارثة، وقطع أدى لاحقاً إلى سياسة منهجية تهدف إلى "استعادة الدولة" ومعايير التغيير السياسي وحمله غير مكتمل. غير أن هذه الدوائر لم تغفل في الوقت نفسه عن التحولات الاجتماعية وسياسية جديدة، ووضع درويش في تعليقه، أنه في هذا السياق، لم يكن الحوار حول مصطلحات وثيقة الأهر، "حواراً" فكرياً وحسب، وإنما كان مناورة في معركة كبرى لتجديد هوية الدولة ومصادر شرعيتها، وهي معركة كانت الدولة العميقة وأجرتها طرفاً رئيسياً فيها منذ اللحظة الأولى، ويشير إلى إدراك لدى القيادة في الدولة بأن تحقيق "الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة" يتطلب ما هو أكثر من تغيير الدستور أو التنبؤ بالحكمة، ويتطلب تحولا في بني السلطة المتعددة داخل المجتمع نفسه، ومواجهة شبكة مصالح مترسقة ترى في أي تغيير جوهرى تهديداً لوجودها".

ومع اقتراب الذكرى الخامسة عشر لثورة 25 يناير، وفي ضوء ما جرى خلال تلك السنوات من ممارسات أوصلتنا إلى المشهد الذي رأيناه في الانتخابات البرلمانية لعام 2025، والتأثير الكبير للمال السياسي، وما يرتب على ذلك من وصول نواب لا يمثلون القاعدة الكبيرة للناخبين، خصوصاً في ظل المؤشرات الرسمية عن تدنى الأقبال على التصويت، والذي تشير تقديرات غير رسمية لمراقبي الانتخابات إلى أنها أقل بكثير من الأرقام المعلنة، هذه المؤشرات أضادت إشارات حمراء على ما يبدو في دوائر الحكم، وتحذرت نائباً مقرباً للرئيس وأجهزة نافذة في الدولة، عن تغييرات وشيكة بعد اكتمال انعقاد البرلمان بمجلسيه، الشوفاً والنواب والتي تطول وجوهاً كثيرة في الحكومة وتدفع بوجوه جديدة ودماء جديدة، ثمة ضرورة في ظل هذه التطورات لفتح النقاش العام حول الانتقال إلى الديمقراطية وبناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة، فالقضية ليست قضية شخص ووجوه، وإنما الفلسفة العامة التي تحكم توجهات النظام السياسي، قبل خمسة أعوام، وتحديداً في التاسع من ديسمبر 2020، قال رئيس مجلس الوزراء، مصطفى مدبولي، أثناء مشاركته في احتفال هيئة الرقابة الإدارية باليوم العالمي لمكافحة الفساد، في الرئيس عبد الفتاح السيسي، أصدر توجيهات بالتحول إلى دولة مدنية ديمقراطية حديثة، وأبرزت صحف مصرية هذا التصريح، لكن لم تتخذ أي خطوات لتحول توجهات الرئيس إلى برنامج أو خطة عمل قابلة للتنفيذ، ومن حثنا أن نسال ما الذي يمنع تنفيذ هذه التوجهات التي تعبر عن إدراك الرئيس لضرورة هذا التحول والتمسك به؟ ولماذا لم تصرف الجهود خلال الحوار الوطني الذي انطلق في 2023، أي بعد مرور عامين وتسعة أشهر على تصريح رئيس الوزراء، لتفعيل التحول لدولة مدنية حديثة تنفيذاً لتوجيهات الرئيس؟ أي عدم الإجابة على هذين السؤالين يعد دليلاً على كثير من المرابين، في الداخل والخارج، بأن تصريح رئيس الوزراء كان تصريحاً به في مناسبة رسمية وانتهى الأمر عند هذا الحد.

صحة ممكنة وصحيحة للتصحيح كان من الممكن أن تكون هذه التوجهات بداية صحووة والمضي قدماً للواء بالاستحقاق المؤجل كمشكلة لإصلاحات سياسية ضرورية لتحقيق الاستقرار السياسي المنشود والتخطيط لترسيخ الديمقراطية كسبيل للحكم، يبدأ بنظام انتخابي تتوافر فيه المعايير التي تضمن تشكيل برلمان يعبر عن الإرادة الحقيقية للسواد الأعظم للمواطنين، ويمارس سلطته التشريعية باستقلالية وشفافية فيما يتعلق بالمواثيق ملتمتين بان التشريعات تحقق مصالحهم، وبما يحقق التوازن بين مصالح متعارضة بالضرورة، وبما يضمن أيضاً ترسيخ الديمقراطية كآلية في الإدارة لترسيخ عملية اتخاذ القرارات، عبر تفعيل الآليات التي تضمن مشاركة المواطنين المختلفة في الجهاز الإداري للدولة في عملية صنع القرار واتخاذها، ليتحول مبدأ "سيادة القانون" الذي هو ركن أساسي للدولة المدنية الحديثة إلى واقع يعتمد الاطمئنان في نفوس المواطنين بأن حقوقهم مضمونة من خلال آليات واضحة للرقابة والمساءلة على مستوى الدولة، هذه هي المبادئ المرتبطة بالتمسك بالديمقراطية الحديثة التي توجه ممارسة السياسة والحكم، معلومة للجميع ولا يور خلاف لولا، إنما الخلاف يور بسدد كيفية تنفيذها في الواقع، وهي مسألة يزيدنا تعقيداً تراجم في فاعلية الديمقراطية، حتى في الدول التي ترسخت فيها العملية الديمقراطية.

لا يبقى على أحد أن الوضع الراهن في مصر تسببت فيه قوى محافظة تخشى أي عملية للانتقال الديمقراطي، وأن هذه القوى ناصت ثورة يناير 2011 للعداء، واحتشدت في مارس 2011، تائيداً للإصلاحات وتعديلات على دستور 1971، لقطع الطريق على القوى المطالبة بانتخاب هيئة تأسيسية لوضع دستور جديد، كانت ترغى شعار "الدستور أولاً"، وتكررت هذه القوى للوثيقة الثابتة التي أصدرها مفتونون من كل التوجهات اجتمعوا في الأهر، في إبريل 2011، والتي حملت اسم وثيقة الأهر للدولة المدنية الحديثة، رغم حذف كلمة "ديمقراطية" من هذه الوثيقة كحل تواضي بين الفرقاء الذين اجتمعوا، في ذلك الوقت، أصرت مجموعة من المثقفين الذين ينادوا إلى إعلان التحالف المدني الديمقراطي في مارس 2011، على ربط فكرة "دولة مدنية" بالديمقراطية والعدالة، وكذا أنه "لا مرجعية للدولة المدنية" سوى الفكر المدني الحديث، وأن إلحاح نواب مرجعيات أخرى نوع من الدجل لخدعة مشاعر الجماهير وفرض تصور واحد لشكل الدولة، وكذا أن هذا التوجه هو نقطة البداية للإستعداد، صحيح أن قطعاً وأساساً من التنبؤ السياسية والاستراتيجية وجد في الفكر المدني الديمقراطي معرقاً من المازق الذي ارتبط بحكم جماعة الإخوان المسلمين، إلا أن هذا القطاع لم يبدل ما يكفي من جهد لتحول المدني الديمقراطي إلى عملية متنامية ترسم ملامح جديدة للدولة ومؤسساتها.

غير أن هذه التنبؤ التي انبثقت عنها لجنة الخمسين التي أعيدت دستور 2014، استطاعت تضمين رؤيتها في مواد الدستور، التي تضمن الكثير من الاستحقاقات التي لم يتم الوفاء بها بعد، ثمة إحدى تردد عن مشاركات لتشكيل مفوضية مكافحة التمييز، وهي من الاستحقاقات التي طال انتظارها، والتي تعد ترويحاً لجهود طامعات عريضة من المثقفين وأواخر عهد الرئيس حسني مبارك لمعالجة مشكلة الطاقة والتمييز الديني، واحتشدت حتى القطاعات للعمل من خلال مبادرة "مصريون ضد التمييز الديني" والتي تعولت لاحقاً إلى مؤسسة "مصريون في وطن واحد"، ثم من خلال هذه المبادرة إصدار العديد من الدراسات والتقارير والتوصيات والاقتراحات للخروج من مأزق التمييز الديني والطاقية، الذي أصبح سمة مرتبطة بأسلوب الحكم والإدارة لأسباب عديدة، في مقدمتها غياب الديمقراطية ومشروع الإصلاح السياسي، والتي كادت أن تهدد ركيزة أساسية من ركائز الدولة المصرية الحديثة والتي استقرت في خضم ثورة مصر الوطنية الديمقراطية في عام 1919، بتأثير سلسلة من الحوادث كان آخرها تفجير استهدف كنيسة القديسين في الإسكندرية عشية أول أيام عام 2011، والذي كان مقدمة للانتفاضة في 25 يناير، وما سببها من اعتداءات كانت سبباً لانطلاق عشرات المبادرات الأخرى.

الديمقراطية وروح المبادرة الفردية تشجع المبادرة الفردية والمجتمعية كان من بين الأهداف الأساسية التي اكدتها مبادرة "التحالف المدني الديمقراطي" في عام 2011، انطلاقاً من إيمان عميق بأن كلوة المبادرات المستقلة الفردية والمجتمعية، يعد أحد المؤشرات الدالة على حيوية فكرة الديمقراطية في المجتمع. المبادرة ذاتها تبلورت في خضم النقاش على أعقاب انتخابات عام 2005، واستندت إلى فرضية أساسية تبلورت في خضم النقاشات التي أعقبها حصول مرشحي جماعة الإخوان المسلمين على 88 مقعداً في مجلس النواب، لتصبح أكبر كتلة معارضة في البرلمان، طرحت جماعة الإخوان في ذلك الوقت فكرة "الدولة المدنية برمجية إسلامية" والتي اعترضها عدد من المثقفين الليبراليين الذين اكدوا فكرة "الحكم المدني"، والشعر الوضوعي "سيادة القانون" كركائز للدولة المدنية الديمقراطية الحديثة، ودارت مناقشات وحوارات كثيرة حول هذه النقاط، ورأينا في أعقاب ثورة 2011، ضرورة أن يكون هناك فرز سياسي جديد على أساس الموقف من المرجعية المدنية الخالصة للدولة والحكم، ورفض أي مرجعية دينية للدولة.

الانتخابات الأخيرة أضاعت على ما يبدو في دوائر الحكم

الحوار حول الانتقال الديمقراطي ضروري كي لا تفلت أيدينا فرصة تصاف إلى قائمة طويلة من "الفرص الضائعة"

ما الذي يمنع من تنفيذ توجيهات الرئيس بالتحول إلى دولة مدنية ديمقراطية حديثة؟

يخصم الإشكاليات المركزية التي تعرقل الانتقال إلى الديمقراطية، وفي مقدمتها المرجعية، وهي إشكالية مركزية في نظرية الدولة، تتعامل مع أسئلة جوهرية من قبيل: هل المرجعية للشعب باعتبارها صاحب الحق الأصلي وفق لنظرية السيادة الشعبية، والتي يعبر عنها الدستور؟ أم أن المرجعية مستمدة من قيم أو نصوص تتجاوز الإرادة الشعبية؟ مع ملاحظة أن النظرية الدستورية الحديثة قدمت حلاً لهذه الإشكالية يتمثل في الدستور (العام)، وبين العنصرين الدستوريين (حماية الحقوق) والمرجعية القضائية (الرقابة الدستورية)، لكن من المهم هنا الانتباه إلى أن المسائل ليست خصوصاً جامدة أو مقدسة وإنما تغل على شكل كيفية تطبيقها وإدخال تعديلات عليها بما يتماشى مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من إخلال بالمبادئ الأساسية والعليا للدستور، على النحو الذي تبينه التجربة الدستورية الأمريكية، أو استناداً إلى التقاليد الراسخة التي تقوم مقام الدستور، على النحو الذي تبينه التجربة الديمقراطية البريطانية التي تستند إلى "الوثيقة العظمى" (الماجنا كارتا)، صدرت أوائل القرن الثالث عشر.



حين يتحول مبدأ "سيادة القانون" إلى واقع يبعث الاطمئنان في نفوس المواطنين بأن حقوقهم مضمونة

قوى محافظة تخشى أي عملية للانتقال الديمقراطي، وهذه القوى ناصت ثورة يناير 2011 للعداء

في 2013 لم تكن مصر بصدد انتقال نحو الديمقراطية، وإنما صراع على السلطة، يُدار بمنطق وقف "أخونة" الدولة



العملية التي قد تعترض تطبيق في سياقات محددة، بغرض التعامل مع التحديات وتذليلها كما أشرت، هذا الحوار يجب أن يكون البدء في هذا الحوار ضروري كي لا تفلت أيدينا فرصة أخرى سانحة، لتضاف إلى قائمة طويلة من "الفرص الضائعة" بتغيير الفكر الاستراتيجي الراحل، أمين هويدي. الغاية الرئيسية من هذا الحوار هو بلورة واستئناف العديد من المبادرات التي انطلقت، في سياق تجربة تحالف الأحزاب المدنية، والحوار الوطني، وما سدر من هذه المبادرات من أوراق وتوصيات أحد التحول عليها في عملية اجتماعية وسياسية ممتدة لبناء توافق عام المقومات الأساسية لعملية الإصلاح السياسي التي تستهدف الانتقال إلى دولة مدنية ديمقراطية حديثة، هذا الحوار يجب أن يشمل جميع القوى، بما في ذلك القوى المحافظة المتوجهة نحو الديمقراطية، وحتى القوى الرفضية للديمقراطية انطلاقاً من خلفيات أيديولوجية دينية أو بشرية، ويجب أن يكون مفتوحاً لكل من يرغب في المشاركة فيه دون شروط مسبقة يرضها أي طرف من أطرافه، وينبغي أن يكون الانعزال والإقصاء خياراً للقوى التي ترفض المشاركة في الحوار، فبناء التوافق العام لا ينبغي وجود قوى رافضة، وتعيين وضع تصورات للتعامل مع هذه القوى الراضية ومواصلتها الحوار معها، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ولا من المهم في هذا الصدد الانشغال بإطلاق هذه الآلية، ولا يعوق الانشغال بالتنازع الديمقراطية إطلاقها، انطلاقاً من شرط وحيد وأساسي وضروري وهو التفكير في كيفية إحداث التحول المنشود، الرغوة في الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة، هذه الآلية مؤشر على جدية الدولة في البدء في إصلاح سياسي شامل قد يكون ضرورياً للتعامل مع الضغوط والتحديات المصاحبة لعملية التحديث الاقتصادي

الاجتماعي وما قد يرتب عليها من توترات واضطرابات، وأن يكون الحوار آلية حضارية للنقاش حول الرؤى المختلفة للمستقبل يحول دون فرض رؤية هذه القوة أو تلك من القوى السياسية المتنافسة، بل المتصارعة حول مفاهيم المفاهيم السياسية الكبرى، وفي مقدمتها مفاهيم المدنية والديمقراطية والعدالة، وقد يكون من الضروري استنهاج الدروس المستفادة من التجارب السابقة والتعلم منها لعدم تكرار تجارب أفضت إلى نتائج لا تروق للشعب، على النحو الذي ينبته تجربة "وثقتي الأهر"، التي لا يستحضرها أحد بسبب عدم الجدية التي حالت دون صدور الوثيقة الثالثة الخاصة بحقوق المرأة المصرية رغم الانتهاء من صياغة مسودتها النهائية في 17 مارس عام 2013، وهي الصياغة التي أظهرت هيمنة القوى الإسلامية وطمشت القوى المدنية، والتي تجسد نقاوض القوى السياسية على المصطلحات في لحظات "التوافق الهش"، والتي تعكس التوتر البنوي بين الرغبة في تحقيق توافق واسع، ورغم وجود خلافاً جوهرية حول مضمون المفاهيم، وهي إشكالية وتعدي ينبني للحوار المنتظر التعامل معها، ويمكن في هذا الصدد الاستفادة من الحلول التي يقترحها نموذج الديمقراطية التوافقية وما يرتبها بها من مفاهيم، قد تستدعي التريث لبعض الوقت في الانتقال إلى صيغة الديمقراطية التوافقية، وعلى الرغم من نموذج "الديمقراطية الليبرالية" بما ينطوي عليه من قيم ومبادئ تعتمد الاقلية السياسية والاجتماعية من استناد الأغلبية، استناداً إلى مبدأ أغلبية الأصوات، إلا أن استعداد هذا النموذج قد يقبل معارضة من القوى الراضية الليبرالية استناداً إلى مرجعيات أيديولوجية محافظة أو تقدمية.

المهم هنا تأكيد المواقف المدنية التي لا يجوز أن تكون محل مساومات وحلول وسط، والموقف المدني في هذا الصدد هو ربط المدنية بالديمقراطية والعدالة، ذلك لأن المدنية بدون ديمقراطية قد تتحول إلى دولة تكتوقراطية استبدادية، والديمقراطية بلا مدنية: قد تتحول إلى استبداد الأغلبية، والعدالة بلا ديمقراطية ومدنية: قد تتحول إلى تحديث استبدادي، وهو أمر تبته تجربة الدولة الحديثة في مصر التي أسسها محمد علي وتحتل إلى نموذج التحديث السلطوي، ويجب التنبية في هذا الصدد إلى خطورة استخدام المفاهيم كأدوات سياسية في الصراع لبناء تحالفات وشرعيات بديلة، وهو ما أظهرته تجربة جبهة الإنقاذ، ومن قبلها جملة المفاهيم والشعارات التي رفضها بعض القوى السياسية في خضم الصراع في أعقاب تنحي الرئيس مبارك عن الحكم.

ثمة مبادئ خلص إليها الدكتور أحمد حمدي درويش من تحليله لمبادرة التحالف المدني الديمقراطي وما قدمته من مادة تستند إلى التجربة، لإثراء النقاش حول عدد من القضايا النظرية التي تتصل بمسألة التوافق السياسي لمفاهيم كيف تتحول المفاهيم إلى ساحات صراع، وإشكالية بناء توافقات دستورية في مجتمعات منقسمة، والتي تؤدي عادة إلى توافقات هشة، وكيفية تجسير الفجوة بين الشعب والجماهير، بخصوص المفاهيم السياسية وتقدير الموقف، وتأكيد الدور التاريخي للمثقفين خصوصاً في لحظات التحول وصياغة الوثائق التاريخية، هذه المبادئ تؤكد حقيقة أن بناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة ليس مسارا نظرياً، بل هو عملية تاريخية مقددة تتشابك فيها "المبادئ والمصالح والصراعات والفرص"، ومن ثم فهي عملية متكاملة تتصلح أسلحاً سياسياً جذرياً وشاملاً، كما أشارت الأستاذة حنان عبد المنعم في تعليقه على الصواب.

هذا المقال مقدمة للدعوة إلى حوار مؤسسي شامل ومفتوح، وهو استئناف لسجل حافل من الحوار الذي دار على صفحاته السجلا ويولورها ولباناً، على ما تم التوافق عليه وتطويره من أجل المستقبل، وعلى المهيمن بهذه القضية المساهمة في هذا الحوار بالوسائل المتاحة لديهم لتطويره وتعميقه، ظم بعد الوقت يعتدل انتظارات لإرادة سياسية ما مقترضة، فالإرادة السياسية الحقيقية هي ما يملكه كل فرد، والتطور يحدث من خلال طرح الأفكار والتصورات والبروز وخوض غمار التجربة السياسية، صحيح أن الإصلاحات التشريعية والدستورية ضرورية لإصلاح الشأن العربي من أجل وضع لبنات أساسية في بناء المجتمع السياسي، هو مسؤولية مباشرة للدولة وأجهزةها ومؤسساتها والقائمين عليها، لكن الرهان هو أن مثل المناقشات والحوارات التي تنطلقها مبادرات فردية قد تسهم في تشكيل وعي جديد يقود إلى الإصلاحات المنشودة.

بقلم: أشرف راضي